

تأثير بيئة الأعمال الجديدة على جذب الاستثمارات في المملكة العربية السعودية

اسم الطالب

هشام عبدالباسط باسويد

الرقم الجامعي

233001460

مشروع تخرج - 1

كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

إشراف

د. عبدالرحيم نادر

عضو هيئة التدريس - كلية الإدارة - جامعة ميدأوشن

2026م

جدول المحتويات

1.	الفصل الأول: الإطار العام للدراسة.....	3
1.1.	المقدمة.....	4
1.2.	مشكلة الدراسة.....	5
1.2.1.	فجوات على المستوى النظري:.....	5
1.2.2.	فجوات على المستوى التطبيقي:.....	5
1.3.	أهمية الدراسة.....	6
1.3.1.	على المستوى النظري:.....	6
1.3.2.	على المستوى التطبيقي:.....	6
1.4.	أسئلة الدراسة:.....	7
1.5.	أهداف الدراسة:.....	7
1.6.	فرضيات الدراسة:.....	8
1.7.	نموذج الدراسة:.....	8
1.8.	منهجية الدراسة.....	9
1.9.	الدراسة الميدانية:.....	9
1.10.	مخطط المشروع المقترح:.....	11

1. الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1. المقدمة

تشكل بيئة الأعمال الجديدة في المملكة العربية السعودية من أبرز التحولات الاقتصادية والإدارية التي شهدتها البلاد في السنوات الأخيرة، وذلك في إطار رؤية المملكة 2030 التي هدفت إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل وتعزيز جاذبية المملكة للاستثمارات المحلية والأجنبية. وقد جاءت هذه التحولات نتيجة حزمة واسعة من الإصلاحات التشريعية والتنظيمية والاقتصادية التي أسهمت في بناء بيئة أعمال أكثر مرونة وشفافية وتنافسية، بما ينسجم مع المتغيرات العالمية في أساليب إدارة الاقتصاد وجذب رؤوس الأموال. ومن هنا تبرز أهمية دراسة تأثير هذه البيئة المتجددة على تدفقات الاستثمار بوصفه أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة.

وتتميز بيئة الأعمال الجديدة في المملكة بكونها بيئة قائمة على التحديث المؤسسي والتحول الرقمي وتسهيل الإجراءات الحكومية، حيث تم تبني العديد من المبادرات التي تستهدف تقليص البيروقراطية وتحسين كفاءة الخدمات المقدمة للمستثمرين عبر المنصات الرقمية الموحدة، مثل منصة "استثمر في السعودية". كما شملت الإصلاحات تحديث الأنظمة المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، وتطوير أنظمة الشركات، وتعزيز حماية حقوق المستثمرين، وتوسيع نطاق الخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص. وقد أسهمت هذه الجهود في خلق مناخ استثماري أكثر استقرارًا ووضوحًا، الأمر الذي يُعد عنصرًا جوهريًا في قرارات المستثمرين الدوليين عند اختيار الأسواق المستهدفة.

أصبح جذب الاستثمارات مرتبطًا بشكل وثيق بمدى جودة البيئة التنظيمية ومدى قدرتها على توفير مقومات الأمان والاستدامة والربحية. إذ لم يعد قرار الاستثمار يعتمد فقط على الموارد الطبيعية أو الموقع الجغرافي، بل امتد ليشمل عوامل أكثر تعقيدًا مثل استقرار السياسات الاقتصادية، وسهولة ممارسة الأعمال، وفعالية الأنظمة القضائية، ودرجة الانفتاح الاقتصادي. وقد انعكس ذلك على موقع المملكة في التقارير والمؤشرات الدولية المتعلقة بسهولة ممارسة الأعمال والتنافسية العالمية، حيث شهدت تحسنًا ملحوظًا نتيجة الإصلاحات المتتالية التي عززت ثقة المستثمرين.

كما أن التحول نحو اقتصاد معرفي قائم على الابتكار والتقنيات الحديثة قد أضاف بعدًا جديدًا لبيئة الأعمال، حيث باتت المملكة تسعى إلى استقطاب الاستثمارات النوعية في قطاعات التكنولوجيا، والطاقة المتجددة، والسياحة، والصناعات التحويلية، والخدمات اللوجستية. ويُعد هذا التنوع في القطاعات المستهدفة انعكاسًا مباشرًا لاستراتيجية الدولة في تقليل

الاعتماد على النفط وتعزيز الاستدامة الاقتصادية، وهو ما جعل بيئة الأعمال السعودية أكثر ديناميكية وقدرة على المنافسة الإقليمية والدولية.

تنبع أهمية هذه الدراسة من كونها تسلط الضوء على العلاقة بين تطور بيئة الأعمال في المملكة وبين قدرتها على جذب الاستثمارات، مع تحليل العوامل المؤثرة في هذه العلاقة، واستكشاف مدى فاعلية الإصلاحات الاقتصادية والتنظيمية في تعزيز جاذبية السوق السعودي. كما تسعى الدراسة إلى تقديم فهم أكاديمي معمق لطبيعة التحولات الجارية، وانعكاساتها على تدفقات الاستثمار، بما يساهم في دعم صناع القرار وتطوير السياسات الاقتصادية المستقبلية.

1.2. مشكلة الدراسة

1.2.1. فجوات على المستوى النظري:

تتمثل الفجوة النظرية في محدودية النماذج التي تناولت بشكل متكامل العلاقة بين بيئة الأعمال الحديثة وجذب الاستثمارات في السياق السعودي تحديداً، حيث إن معظم الأدبيات السابقة اعتمدت على نماذج تقليدية تركز على العوامل الاقتصادية الكلية فقط، مثل النمو الاقتصادي والاستقرار المالي، دون التوسع في دراسة الأبعاد الحديثة لبيئة الأعمال مثل التحول الرقمي، والحوكمة، وسهولة ممارسة الأعمال، ودورها في تشكيل قرارات المستثمرين. كما أن هناك نقصاً في الدمج بين النظريات الاقتصادية ونظريات الإدارة الحديثة التي تفسر سلوك المستثمر في البيئات الديناميكية المتغيرة، مما يخلق فجوة معرفية تحتاج إلى معالجة.

1.2.2. فجوات على المستوى التطبيقي:

أما على المستوى التطبيقي، فتتمثل الفجوة في قلة الدراسات الميدانية الحديثة التي تقيس بشكل مباشر أثر الإصلاحات الحالية في بيئة الأعمال السعودية على قرارات الاستثمار الفعلية، سواء المحلي أو الأجنبي. كما أن أغلب الدراسات التطبيقية السابقة اعتمدت على بيانات قديمة أو على نطاقات جغرافية محدودة، مما يقلل من قدرتها على عكس الواقع الحالي الذي

يشهد تغييرات متسارعة. بالإضافة إلى ذلك، هناك نقص في الدراسات التي تستهدف تحليل قطاعات استثمارية محددة داخل المملكة، مثل القطاع الصناعي، والخدمات اللوجستية، والتقنية، وهو ما يجعل الحاجة ملحة لدراسة أكثر شمولاً وواقعية.

1.3. أهمية الدراسة

1.3.1. على المستوى النظري:

تنبع الأهمية النظرية لهذه الدراسة من كونها تسهم في إثراء الأدبيات العلمية المتعلقة ببيئة الأعمال والاستثمار من خلال تقديم تحليل حديث للعلاقة بين التحولات الاقتصادية والإدارية في المملكة العربية السعودية وبين جذب الاستثمارات. كما أنها تساعد في تطوير الإطار المفاهيمي الذي يربط بين عناصر بيئة الأعمال الحديثة مثل التحول الرقمي، والشفافية، والتشريعات الاستثمارية، وبين نظريات جذب الاستثمار، مما يضيف قيمة معرفية تسد جزءاً من الفجوة في الدراسات السابقة. كذلك فإن هذه الدراسة تقدم رؤية تحليلية محدثة يمكن أن تُستخدم كمرجع علمي للباحثين في مجالات الاقتصاد والإدارة العامة والاستثمار.

1.3.2. على المستوى التطبيقي:

أما الأهمية التطبيقية للدراسة فتتمثل في كونها توفر نتائج يمكن الاستفادة منها من قبل صناع القرار في المملكة العربية السعودية لتقييم فعالية السياسات والإصلاحات الاقتصادية الحالية، وتحديد مدى نجاح بيئة الأعمال الجديدة في تحقيق أهدافها المتعلقة بجذب الاستثمارات. كما يمكن أن تساعد نتائج الدراسة المستثمرين المحليين والأجانب في فهم طبيعة البيئة الاستثمارية في المملكة واتخاذ قرارات أكثر دقة وفاعلية. إضافة إلى ذلك، قد تسهم الدراسة في تقديم توصيات عملية لتطوير بيئة الأعمال بشكل أكبر، بما يعزز من تنافسية المملكة على المستويين الإقليمي والدولي في مجال الاستثمار.

1.4. أسئلة الدراسة:

التساؤل الرئيسي للدراسة

ما هو تأثير بيئة الأعمال الجديدة في المملكة العربية السعودية على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية؟

التساؤلات الفرعية

1. ما مدى تأثير التحولات التشريعية والتنظيمية في بيئة الأعمال السعودية على قرارات المستثمرين؟
2. كيف يسهم التحول الرقمي وتسهيل الإجراءات الحكومية في تعزيز جذب الاستثمارات؟
3. ما دور الاستقرار الاقتصادي والسياسي في تحسين مناخ الاستثمار داخل المملكة؟
4. ما مدى تأثير الحوافز الاقتصادية والخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص على جذب المستثمرين؟
5. ما أهم المعوقات التي قد تحد من فاعلية بيئة الأعمال الجديدة في جذب الاستثمارات؟

1.5. أهداف الدراسة:

الهدف الرئيسي للدراسة

تحليل تأثير بيئة الأعمال الجديدة في المملكة العربية السعودية على جذب الاستثمارات، وتقييم مدى فاعلية الإصلاحات الاقتصادية والتنظيمية في تعزيز جاذبية الاستثمار.

الأهداف الفرعية

1. التعرف على أثر التغيرات التشريعية والتنظيمية على قرارات المستثمرين المحليين والأجانب.
2. دراسة دور التحول الرقمي في تحسين كفاءة وسهولة ممارسة الأعمال.
3. تحليل أثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي على تدفق الاستثمارات إلى المملكة.
4. تقييم دور الحوافز الاستثمارية والخصخصة في تعزيز بيئة الاستثمار.
5. تحديد أبرز التحديات والمعوقات التي تواجه بيئة الأعمال في جذب الاستثمارات.

1.6. فرضيات الدراسة:

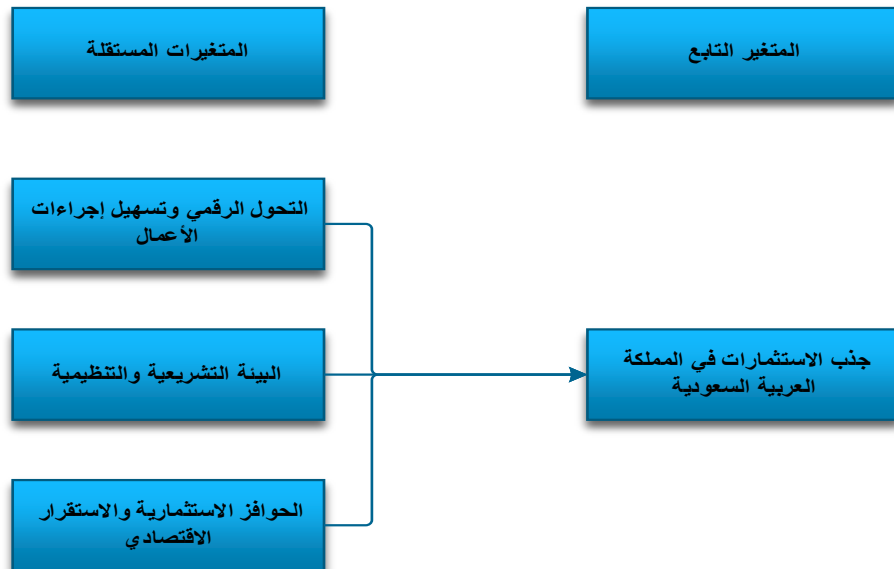
الفرضية الرئيسية للدراسة

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين بيئة الأعمال الجديدة في المملكة العربية السعودية وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية.

الفرضيات الفرعية

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحولات التشريعية والتنظيمية وزيادة جذب الاستثمارات .
2. يوجد تأثير إيجابي للتحول الرقمي وتسهيل الإجراءات الحكومية على جذب الاستثمارات .
3. يؤثر الاستقرار الاقتصادي والسياسي بشكل إيجابي على قرارات الاستثمار .
4. تسهم الحوافز الاقتصادية والخصخصة في تعزيز تدفق الاستثمارات إلى المملكة .
5. توجد معوقات ذات تأثير سلبي على فاعلية بيئة الأعمال الجديدة في جذب الاستثمارات.

1.7. نموذج الدراسة:



المصدر: إعداد الباحث

1.8. منهجية الدراسة

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الكمي بوصفه الإطار المنهجي الأنسب لتحقيق أهدافها واختبار فرضياتها المتعلقة بتأثير بيئة الأعمال الجديدة على جذب الاستثمارات في المملكة العربية السعودية. ويُعد المنهج الكمي من المناهج العلمية التي تقوم على جمع البيانات الرقمية وتحليلها إحصائيًا بهدف قياس العلاقات بين المتغيرات وبيان قوة واتجاه التأثير بينها، مما يتيح الوصول إلى نتائج موضوعية قابلة للقياس والتعميم.

ويقوم هذا المنهج على تحويل الظواهر الاقتصادية والإدارية إلى متغيرات قابلة للقياس، حيث يتم قياس أثر متغيرات بيئة الأعمال (مثل التحول الرقمي، والبيئة التشريعية، والحوافز الاستثمارية) على المتغير التابع المتمثل في جذب الاستثمارات. ويتم ذلك من خلال استخدام أدوات إحصائية متقدمة مثل التحليل الوصفي، وتحليل الارتباط، والانحدار الخطي، بهدف اختبار الفرضيات وتحديد طبيعة العلاقة بين المتغيرات.

كما تتيح المنهجية الكمية إمكانية التعامل مع عينات كبيرة نسبيًا، مما يعزز من دقة النتائج وموضوعيتها، ويقلل من التحيز الشخصي في التفسير. وتكمن أهمية هذا المنهج في كونه مناسبًا للدراسات التي تهدف إلى تفسير العلاقات السببية بين المتغيرات، خاصة في المجالات الاقتصادية والإدارية التي تتطلب دقة في القياس والتحليل. وبناءً على ذلك، تم اعتماد هذا المنهج لملاءمته لطبيعة الدراسة وأهدافها في قياس تأثير بيئة الأعمال الحديثة على جذب الاستثمارات داخل المملكة.

1.9. الدراسة الميدانية:

تمثل الدراسة الميدانية المرحلة التطبيقية من البحث، والتي تهدف إلى جمع البيانات الفعلية من مجتمع الدراسة وتحليلها لاختبار الفرضيات والوصول إلى نتائج علمية دقيقة. وتُعد هذه المرحلة حجر الأساس في المنهج الكمي، حيث يتم من خلالها الانتقال من الإطار النظري إلى الواقع العملي، بما يضمن قياس الظاهرة محل الدراسة في بيئتها الطبيعية.

وقد اعتمدت الدراسة الميدانية على جمع البيانات من عينة محددة تمثل مجتمع البحث، والذي قد يشمل المستثمرين، أو العاملين في القطاع الاستثماري، أو الجهات ذات العلاقة ببيئة الأعمال في المملكة العربية السعودية. وتم استخدام الاستبانة

كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث صُممت وفق مقياس ليكرت الخماسي لقياس آراء واتجاهات المبحوثين نحو متغيرات الدراسة.

وتضمنت الاستبانة مجموعة من المحاور التي تغطي متغيرات الدراسة المستقلة والتابعة، بما يتيح قياس مدى تأثير كل متغير على جذب الاستثمارات. كما رُوعي في تصميمها وضوح العبارات ودقتها العلمية لضمان الحصول على بيانات موثوقة وقابلة للتحليل الإحصائي.

وبعد جمع البيانات، يتم إدخالها وتحليلها باستخدام البرامج الإحصائية المناسبة مثل SPSS ، بهدف استخراج النتائج المتعلقة بالمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، ومعاملات الارتباط، وتحليل الانحدار، وذلك لتحديد قوة العلاقة بين متغيرات بيئة الأعمال الجديدة وجذب الاستثمارات. كما تسهم هذه التحليلات في تفسير النتائج بشكل علمي يدعم الوصول إلى استنتاجات دقيقة يمكن الاعتماد عليها في التوصيات النهائية للدراسة.

وتكمن أهمية الدراسة الميدانية في كونها تعكس الواقع الفعلي لبيئة الأعمال في المملكة، وتوفر بيانات مباشرة من الميدان تساعد في فهم أعمق لطبيعة التفاعل بين السياسات الاقتصادية وسلوك المستثمرين، مما يعزز من القيمة العلمية والتطبيقية للبحث.

1.10. مخطط المشروع المقترح:

المرحلة	الأنشطة الرئيسية	الأهداف	المدة الزمنية	المخرجات المتوقعة
التحضير والتخطيط	مراجعة الأدبيات والمراجع العلمية	وضع خطة واضحة ومنهجية للدراسة	0.5 شهر	خطة بحثية مفصلة مع جدول زمني
	تحديد أدوات جمع البيانات	تصميم الاستبانة وأدوات القياس		أدوات جمع بيانات جاهزة للاستخدام
	التنسيق مع الجهات المشاركة	الحصول على الموافقات اللازمة		موافقات رسمية من المؤسسات المشاركة
جمع البيانات	توزيع الاستبانة على المشاركين	جمع بيانات ميدانية دقيقة وموثوقة	1 شهر	مجموعة بيانات مكتملة وصحيحة
	إجراء مقابلات مع خبراء مختارين	تعميق الفهم حول التحديات والفرص		ملاحظات ومعلومات نوعية داعمة
تحليل البيانات	تنظيف وترتيب البيانات	التأكد من جودة البيانات ودقتها	1 شهر	بيانات جاهزة للتحليل
	استخدام البرامج الإحصائية (SPSS) وغيرها	اختبار الفرضيات وتحليل العلاقات بين المتغيرات		نتائج إحصائية تدعم أو ترفض الفرضيات
	إعداد الرسوم البيانية والتقارير التحليلية	توضيح النتائج وتفسيرها		جداول ورسوم بيانية وتفسيرية مفصلة
إعداد التقرير النهائي	صياغة نتائج الدراسة والتوصيات	تقديم بحث متكامل وموثق	1 شهر	تقرير نهائي متكامل يشمل كافة أجزاء الدراسة
	مراجعة التقرير وتنقيحه	ضمان دقة وسلاسة المحتوى		تقرير معد للنشر أو العرض

عرض النتائج	تقديم العرض في مؤتمرات أو ورش عمل	نشر المعرفة والاستفادة العملية	0.5 شهر	عرض تقديمي شامل + ملاحظات وردود فعل من الجمهور
	مناقشة نتائج الدراسة مع الجهات المعنية	الحصول على تقييمات وملاحظات لتحسين البحث		مخرجات نقاشية تعزز من جودة البحث وتطبيقه المستقبلي

المراجع:

مراجع باللغة العربية

1. العساف، صالح بن حمد. (2019). *المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية*. الرياض: دار الزهراء للنشر والتوزيع.
2. أبو النصر، مدحت محمد. (2020). *منهجية البحث العلمي في الإدارة والاقتصاد*. القاهرة: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
3. عبد الرحمن، عادل. (2018). *الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في التنمية الاقتصادية*. عمان: دار وائل للنشر.
4. السلي، علي. (2021). *إدارة الأعمال في بيئة تنافسية*. الرياض: مكتبة العبيكان.
5. العتيبي، محمد بن سعود. (2022). *اقتصاديات الاستثمار في المملكة العربية السعودية*. الرياض: دار جامعة الملك سعود للنشر.

مراجع باللغة الإنجليزية

1. Porter, M. E. (1990). *The Competitive Advantage of Nations*. Free Press.
2. World Bank. (2023). *Doing Business Report: Economy Profile Saudi Arabia*. Washington, DC: World Bank Group.
3. OECD. (2022). *FDI Qualities and Investment Climate*. Paris: OECD Publishing.
4. Kotler, P., & Keller, K. L. (2016). *Marketing Management*. Pearson Education.
5. Dunning, J. H. (1993). *Multinational Enterprises and the Global Economy*. Addison-Wesley.
6. UNCTAD. (2023). *World Investment Report*. United Nations Conference on Trade and Development.
7. North, D. C. (1990). *Institutions, Institutional Change and Economic Performance*. Cambridge University Press.

8. World Economic Forum. (2023). *Global Competitiveness Report*. Geneva: WEF.
9. Hill, C. W. L. (2021). *International Business: Competing in the Global Marketplace*. McGraw-Hill.
10. Krugman, P., Obstfeld, M., & Melitz, M. (2018). *International Economics: Theory and Policy*. Pearson.